Dirasat: Human and Social Sciences, Volume 51, No. 6, Supplement 1, 2024

Deanship of Scientific Research

The Effect of Geographical Factors on the Foreign Policy of Qatar during 2014-2016

Khlaid H. Abaalzamat*

Department of Humanities, College of Arts and Sciences, Qatar University

Received: 6/4/2023
Revised: 6/7/2023
Accepted: 13/8/2023
Published: 15/12/2024

* *Corresponding author:*
k.alzamat@qu.edu.qa

Citation: Abaalzamat, K. H. . (2024). The Effect of Geographical Factors on the Foreign Policy of Qatar during 2014-2016. *Dirasat: Human and Social Sciences*, *51*(6), 35–48. https://doi.org/10.35516/hum.v51i6.9517

© 2024 DSR Publishers/ The University of Jordan.

This article is an open access article distributed under the terms and conditions of the Creative Commons Attribution (CC BY-NC) license https://creativecommons.org/licenses/by-nc/4.0/

Abstract

Objectives: Qatar is a small country that showed an important role in the local, regional, and international levels. Several geographical factors such as location, area, shape, and regional water have affected Qatar's foreign affairs policy. Therefore, this study aims at illustrating the role of geographical factors in the country's foreign affairs policy. What makes the study significant is that it is the first study which focuses on this topic in Qatar.

Methods: The study has used to analysis the Foreign polices decisions two methods (i.e. Dwisha, 1977) (Dawisha) framework throughout the study.

Results: The study revealed that some geographical factors had recently benefited Qatar during the forced siege by some GCC countries. Also, the political crises made Qatar depends mainly in its foreign affairs policy on the given energy resources alongside with a wide range of foreign relationships network with the effective countries in the international policy. This, enabled Qatar to overcome on the lack of space and population in order to enhance its economy to be out of the dominance of some GCC countries.

Conclusions: Finally, the study approved that Qatar had inter-relation foreign network that positioned Qatar politically among countries, organizations, institutions comparing with large states. Keywords: Qatar's geopolitics, Foreign policy, geographical factors, Qatar Siege, Gulf Cooperation Council (GCC).

Keywords: Qatar, Qatar's geopolitics, Foreign policy, geographical factors, Qatar Siege, Gulf Cooperation Council (GCC).

أثر العوامل الجغرافيَّة في توجُّهات السياسة الخارجيَّة القطريَّة خلال 2014 - 2016

خالد حمد أبا الزمات*

قسم العلوم الإنسانية، كليَّة الآداب والعلوم، جامعة قطر

ملخّص

الأهداف: تعد دولة قطر من الدول ذات المساحة الصغيرة التي تؤدي دورا مهما ليس على المستوى الخليجي حسب وإنما على المستويين الإقليمي والدولي. وتؤثر العوامل الجغرافية المختلفة في سياستها الخارجية بشكل ملحوظ. وقد جاءت هذه الدراسة بِوَصفها أول دراسة تتفحَّص أثر تلك العوامل الجغرافية في توجُّهات السياسة الخارجية القطرية خلال الفترة ما بين 2014-2016.

المنهجية: استخدمت نموذجين لتحليل معطيات السياسة الخارجية في الشرق الأوسط وأهدافها، مثل نموذج داويشا.

النتائج: توصلت الدراسة إلى أن بعض العوامل الجغرافية لدولة قطر، مثل الموقع والشكل وغيرها، قد ساعدتها في أثناء الحصار الذي فرضتهُ عليها بعضُ دول مجلس التعاون الخليجي في الفترة الماضية، كما أن الأزمات السياسية التي مرت بها جعلتها تعتمد في سياستها الخارجية على ما حباها الله من موارد للطاقة وعلى علاقاتها الخارجية مع الدول المؤثرة في السياسة الدولية.

الخلاصة: وأخيرا، أثبتت الدراسة أن شبكة العلاقات الخارجية التي نجحت قطر في نسجها مع الدول المؤثرة في السياسة الدولية جعل لها شأنا بين الدول والمنظمات والهيئات ومكانة تعجز عنها الدول مترامية الأطراف، متغلِّبَةً بذلك على مساحتها الصغيرة وحجم سكانها القليل لتعزيز؛ وضعها الاقتصادي وللخروج من هيمنة بعض دول مجلس التعاون.

الكلمات الدالَّة: قطر، جيوبولتيك دولة قطر، السياسة الخارجية، العوامل الجغرافية، مجلس التعاون الخليجي.

المقدِّمة:

إنَّ جيوبوليتيكا الدولة ما هي إلاّ نتاج الموقع الجغرافي والبيئة والإنسان، وما تستدعيه هذه الثلاثية من مؤثرات سياسية جامعة تَظهر في شكل الدولة وحدودها وفعاليّتها، وبناء على هذا المضمون فإنَّ العنصر الجيوبوليتيكي هو الذي يُحدِّد كلًا من القرار الأمني ومسرح الأحداث، وتفاعل السياسة مع الأرض لتأمين الإنسان والمكان، فهو علاقة وثيقة ثلاثيَّة بين السياسة والأرض والإنسان، بالإضافة إلى ذلك فإنَّ هذا العنصر ليس جامدًا أو استاتيكيًا إنّما هو حركي أو ديناميكي يتأثَّرُ بعوامل طبيعية، بعضُها يمكن توقُّعه وبعضُها لا يمكن توقُّعه، بعضُها طبيعيٌّ وبعضُها غير طبيعيٍّ يتأثَّرُ بعوامل من صنع الإنسان، كالتحالفات والاتحادات (أحمد، 1996: 25).

وترجع أهمية دراسة الموقع الجغرافي للدولة في أنَّه أحد العوامل المؤثّرة في قوَّة الدولة؛ حيث يحدِّدُ اتجاهات السكّان وميوله وحضارتهم، ويؤثّرُ في توجُّهات نظام الدولة السياسي وسلوكه، وكذا علاقتها بغيرها من الدول الأخرى في النَّسق الإقليمي والدولي.

وينصرف الموقع الجغرافي إلى أربعة أبعاد رئيسة، هي:

. الموقع الفلكي.

. الموقع بالنسبة إلى البحار والمحيطات.

. الموقع الاستراتيجي.

. الموقع بالنسبة إلى الدول المجاورة.

ويُضيف الموقع الاستراتيجي للدولة بوجه عام أهمية خاصّة، وبالنسبة إلى دولة قطر يتّضح أنَّ موقعها الاستراتيجي يتمثَّلُ في أنها تُعَدُّ أكبر منطقة يابسة تخترق الخليج العربي من منتصفه، ويتبعها عددٌ كبير من الجزر؛ ممّا يمكِّنُها من إحكام السيطرة على تأمين الملاحة داخل هذا الخليج، وتقديم المعاونات البحرية اللازمة للأساطيل البحرية والناقلات العملاقة داخله (آل ثاني، 2005: 110-111).

كان لانطلاق الثورات العربية منذ عام 2011 الأثر الكبير في ظهور قوى جديدة، ومنها: دولة قطر، التي على الرغم من صغر مساحتها الجغرافية فإنّها تمتلك موارد اقتصادية قوية ساهمت في جعلها عنصر قوة في سياستها الخارجية، وبالتالي تقوم بدور الوسيط في كثير من النزاعات والقضايا العربية والإقليمية، مثل: القضية الفلسطينية، والقضية العراقية، والحرب الإسرائيلية على لبنان، وأشار الكثير من الباحثين والمتخصصين في دراسة السياسة الخارجية إلى أدوار دولة قطر في دعم الحراك العربي للشعوب الباحثة عن الحرية ومواكبته، فبالرغم من مساحتها الصغيرة التي لا تتجاوز (11606.8) كيلومترًا مربعًا، فيما لا يتعدّى عدد سكانها (2634234) مليون نسمة في سبتمبر 2017 (موقع جهاز الإحصاء القطري، 2017)، أصبحت المكانة السياسية والإقليمية لقطر في توسُّع وإشعاع متزايد؛ مما ينعكس بالضرورة على فعاليَّة سياستها الخارجية، كما حدَّد بعض الاستراتيجيين الغربيين، أمثال "هانس مورغانتو"، أنَّ ذلك لم يعد ينطبق على الحالة القطرية. في ضوء ذلك، تسعى الدراسة الى تحليل العلاقة التأثيرية للعوامل الجغرافية لدولة قطر في توجُّهات سياستها الخارجية.

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة بشكل رئيس إلى تحليل مستوى تأثير العوامل الجغرافية في توجُّهات السياسة الخارجية القطرية، وذلك من خلال بيان طبيعة موقعها الجغرافي، وأهميتها الاستراتيجية، وصغر حجم مساحتها، وتوظيفها الموارد الاقتصادية في تحقيق أهداف سياستها الخارجية.

إشكاليَّة الدراسة:

انطلاقًا من الفكر الحتمي لفريدريك راتزل (الملقب بأبي الجغرافيا السياسية)، الذي يقوم على مبدأ أن الجغرافيا هي الحقيقة الأساسية التي تحدِّد سياسات الدول، فقد جاءت هذه الدراسة لتسلط الضَّوء على أهم العوامل الجغرافية التي قد تؤثر في توجُّهات السياسة القطرية، سواء بطريقة مباشرة أو غير مباشرة.

ورغم قدرة قطر على التغلُّب على الفجوة بين عناصر القوة التي تمتلكها، والدور الذي تقوم به، من خلال سياسات القوة الذكيَّة، فإنّ قدرتها على تجنُّب سلبيات تلك الفجوة ومواصلة ممارستها للقوة على النحو الذي تتَّبعه خلال المرحلة الحالية، والإدراك البراغماتي للرهانات الجيوبولتيكية في المنطقة العربية، دفعت القيادة القطرية إلى تبنّي سياساتٍ متوازنة وغير عدائيَّة عوَّضتها عن الكثير من عوامل ضعفها من منظار معايير القوة الإقليمية.

منهجيَّة الدراسة:

تسلك طريقة البحث التحليلي في هذه الدراسة خطى نموذجين أساسيين؛ أوَّلهما نموذج داويشا (Dawisha)، (Dwisha, 1977: 62-65) وهو نموذج بحث في تحليل السياسة الخارجية لدول الشرق الأوسط، وثانيهما للمفكِّرَين جون سباينر (J.spanier) وإيرك يوسلنر (Eric Uslaner) (Spainer & Uslaner, 1974: 54-64)، وهو نموذج لتحليل عملية صنع السياسة الخارجية، وبالاعتماد على هذين النموذجين؛ لأنّهما يُركِّزان على البناء الوظيفي

في عملية صنع السياسة الخارجية بدلًا من البناء الهيكلي، فإنّ الطريقة المتَّبعة في تحليل هذه الدراسة ستركِّزُ على البناء الوظيفي الديناميكي للموقع الجغرافي في عملية صنع السياسة الخارجية القطرية، وقد اعتمدت الدراسة على هذين النموذجين لإيضاح دور العوامل الجغرافية ومدى تأثيرها في قرارات السياسة الخارجية التي تتبناها دولة قطر. علما أن هذين النموذجين هما من أفضل النماذج في تحليل قرارات السياسة الخارجية ومعرفة مدى تأثيرها.

مصطلحات الدراسة:

السياسة الخارجية: تُعرَّف بأنَّها برنامج العمل المعلن الذي يختاره الممثّلون الرسميّون للوحدة الدولية من بين مجموعة البدائل المتاحة من أجل تحقيق أهداف محدّدة في عمل المحيط الدولي (سليم، 1984: 16).

أو أنَّها: برنامج عمل الدولة في المجال الخارجي (بدوي، 1972: 40-41).

أو أنَّها: تنظيم نشاط الدولة في علاقاتها مع غيرها من الدول (عيسى، وغالي، 1979: 309).

وقد جمع كوبلان هذه التعريفات بقوله: إنَّها "مجموعة الأفعال والإجراءات التي تتخذها الدولة في علاقاتها مع الدول الأخرى بهدف تحقيق مصلحتها الوطنية في الدرجة الأولى، ومن ثَمَّ الانطلاق نحو الأهداف الأخرى، وهي في العادة نتاج تفاعل المؤثرات الخارجية والداخلية، السلبيّة منها والإيجابيّة، ومدركات صنّاع القرار في الدولة" (William, 1971: 85).

الموقع الجغرافي: تشمل العوامل الجغرافية مجموعة من العوامل الفرعية، أهمّها: الموقع، والمساحة، والتضاريس.

وتؤثر هذه العناصر في السياسة الخارجية للدولة بشكل غير مباشر وبشكل مباشر، فهي تؤثر بشكل غير مباشر من خلال تأثيرها في عناصر قوة الدولة التي تؤثر بدورها في قدرة الدولة على تنفيذ سياستها الخارجية، وعلى مركزها الدولي، كما أنّها تؤثر بشكل مباشر في السياسة الخارجية؛ إذ إنّها تؤثر في نوعيّة الخيارات المتاحة للدولة في مجال صياغة السياسة الخارجية، بل ويذهب بعض الجغرافيين من أنصار مدرسة "الحتميّة الجغرافية" وعلى رأسهم راتزال، إلى أنّ الجغرافيا هي: الحقيقة الأساسية التي تحدّد سياسات الدول (سليم، 1998: 154).

المساحة: وتعني حجم الحيّز الجغرافي الذي تشغله الدولة من مساحة الكرة الأرضية.

ولهذا تختلف الدول بحسب الحجم، وعلى أساسه تُصنَّف دول العالم:

- دول عملاقة Giant States.
- دول ذات حجم كبير Large States.
- دول ذات حجم متوسط Medium States.
- دول صغيرة الحجم Small States.
- دول صغيرة جدًّا (قزمية) Micro States (هارون 1998: 101).

الحدود السياسية: Frontiers and boundaries are respectively the zones and lines which separate areas [states] of different political authority (Prescott, 1972: 54)

والحدُّ السياسي هو المنع والفصل بين الدولة والدول المجاورة، وفي إطار هذه الحدود السياسية تمارس الدول سلطاتها، ويكون لها حقّ الانتفاع بها واستغلالها (هارون 1998: 181).

الجيوبولتيك: هو العلم الذي يبحث في تأثير الجغرافيا في السياسة؛ أي: الطريقة التي تؤثّر بها المساحة والتضاريس والمناخ في أحوال الأمم والشعوب (سلطان، 2007: 30).

الدراسات السابقة:

من الدراسات ذات الصلة بموضوع الدراسة ما يأتي:

دراسة نظام الشافعي وآخرون (2017)، بعنوان: "جغرافية قطر، المقومات والتحديات" - الجزء الأول؛ حيث شملت هذه الدراسة الجانب الطبيعي لدولة قطر، وناقش الباحثون فيها المعطيات الجغرافية من وجهة نظر جغرافية بحتة، إلاّ أنّ هذا الكتاب خصص جزءًا بسيطًا منه للحدود السياسية القطرية، كما خصّصوا فصلًا كاملًا عن الموارد المائية لدولة قطر. علما أن معظم الكتاب لا يناقش سوى الجانب الطبيعي من دولة قطر.

دراسة عبدالله، جمال (2014)، بعنوان: "السياسة الخارجية لدولة قطر (1995-2013)، دوافعها واستراتيجياتها": يُقدِّم كتاب "السياسة الخارجية لدولة قطر (1995-2013): دوافعها واستراتيجياتها"، الصادر عن مركز الجزيرة للدراسات في مايو/ أيار 2014، رؤية عميقة وقراءة رصينة

للسياسة الخارجية لدولة قطر؛ باعتبارها إحدى دول مجلس التعاون الخليجي الستّ؛ نظرًا إلى الدور اللافت الذي أصبحت تضطلع به على الصعيدين الإقليمي والدولي، خصوصًا منذ تولي أميرها السابق الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني مقاليد الحكم في يونيو/ حزيران 1995، وتبنّيه منهجًا إصلاحيًّا على الصعيدين الداخلي والخارجي؛ ممّا جعل قطر تتبوَّأ مكانة متميّزة، وتكتسب زخمًا غير مسبوق في شتّى المجالات، ولا سيما في ميدانَي الدبلوماسية والسياسة الخارجية، وهو ما ظهر جليًّا بعد تفجُّر ما عُرف بثورات الربيع العربي في ديسمبر/ كانون الأول 2010؛ حيث برزت محوريتها في الأحداث التي عصفت بالمنطقة العربية كعامل مساعد.

دراسة مساعيد، فاطمة (2014) بعنوان "مستقبل الدور الإقليمي القطري في ضوء الثورات العربية: بين التراجع والتمدد"، وتهدف إلى تحليل دور قطر وإبرازه بالنسبة الى الثورات العربية، وخاصة من ناحية السياسة الخارجية؛ حيث يرى البعض بأن ذلك الدور يفوق حجمها المتواضع. ورغم تحديات الجغرافيا والديموغرافيا الهائلة التي تطرح أمامها استطاعت أن تتحوّل من دولة محدودة القوة إلى دولة واسعة النفوذ تسعى لتصبح قوة إقليمية، فهي بفضل ما تمتلكه من مقوّمات تقوم على الثروة النفطية الهائلة وقناة "الجزيرة" وتبنّيها *للقوة الذكيّة* في تعاملها الخارجي، وكذا استغلالها لفرصة غياب الأدوار التقليدية العربية، استطاعت أن تنتقل في سياستها التوسُّعيّة [كما تراه بعض الدكتاتوريات العربية] عشيَّة الثورات العربية من الرغبة في النفوذ إلى الرغبة في تحقيق طموحات إقليميّة تتجاوز حجمها بعد مساندتها للثورات العربية ودعمها للتيارات الإسلامية.

أثار هذا الدور في دعم الشعوب عشيَّة ثورات "الربيع العربي" الكثير من الجدل عن حقيقة المصالح التي تسعى قطر إلى تحقيقها وقدرتها على الاستمرار، وبات الحديث اليوم عن تراجع هذا الدور بعد الانقلاب العسكري على الرئيس محمد مرسي في مصر في يوليو 2013 وفي ظلّ تزايد حالة "عدم الرضا" من قبل الدوائر السياسية العربية والغربية التي لا تطمح إلى رؤية الشعوب العربية متحرّرة.

دراسة آل ثاني، عبد العزيز، 2005، بعنوان "السياسة الخارجية لدولة قطر خلال الفترة من عام 1995-2005م"، وهدفت إلى دراسة السياسة الخارجية لدولة قطر خلال الفترة من يونيو عام 1995م وحتى عام 2005م؛ أي منذ تولّي الشيخ حمد بن خليفة آل ثاني مقاليد الحكم في البلاد؛ من أجل تعرُّف السمات الرئيسة التي اتَّسمت بها السياسة الخارجية لدولة قطر خلال هذه الفترة، والوقوف على درجة الاستمرارية والتغيير فيها. وخلُصت إلى وجود علاقة وترابط بين السياسة الخارجية للدولة وسياستها الداخلية، ومدى تأثير الإنجازات التي تتمّ في الداخل في جميع المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية.

دراسة خضير، ماجد حميد (2011)، بعنوان "مقومات السياسة الخارجية القطرية، دراسة في السلوك السياسي"، وهدفت إلى تعرُّف مقوّمات السياسة الخارجية القطرية، وقد خلُصت الدراسة إلى أنّ السياسة الخارجية القطرية استطاعت وضع مجموعة من الركائز والأهداف؛ لبناء ذاتها وتعزيز مكانتها الإقليمية، رغم عدم امتلاكها قدرات جيوسياسية. وهذه المكانة لا يمكن أن تُبنى وتتعزّز في بيئة إقليمية تضمّ دولًا تملك مواصفات استراتيجية متعدّدة الأهداف ما لم تعتمد السياسة الخارجية القطرية على أهداف ومداخل مهمّة تمكّنها من تعزيز دورها الإقليمي.

دراسة عبد الواحد، أثير ناظم (2010)، بعنوان "دور السياسة الخارجية القطرية في ظل الأزمات العربية والإقليمية"، وهدفت إلى تعرُّف دور السياسة القطرية في ظلّ الأزمات العربية والإقليمية، وتوصَّلت إلى أنَّ دولة قطر قد أدركت بعد مشكلات حدوديّة مع جارتها الكبرى العربية السعودية، وسياسة إيرانية جامحة نحو الهيمنة والنفوذ أنّ الدبلوماسية والحوار السياسي يمكن أن يحلّ الكثير من المشكلات والأزمات ويجنّبها الكثير من التحدّيات، مستندة في ذلك إلى إمكانياتها المادية وعلاقاتها الخارجية والدبلوماسية التي ارتكزت على أسس وثوابت سياستها الخارجية في تأكيد حُسن الجوار وعدم التدخّل في الشؤون الداخلية وحلّ النزاعات بالطرق السلميّة، وهو المبدأ الذي ترجمته السياسة القطرية إلى أرض الواقع؛ إذ تمكَّنت من تسوية خلافاتها الحدودية مع السعودية، والتجأت إلى التحكيم الدولي في نزاعها على جزر في الحوار مع البحرين وبدون أن تفسح المجال للتدخلات الخارجية.

لقد ركَّزت الدراسات السابقة على موضوعات تتعلّق بالسياسة الخارجية القطرية أو أثر تلك السياسة، في حين جاءت هذه الدراسة لتركّز على موضوع الموقع الجغرافي وأثره في السياسة القطرية الذي لم يطرقه أحد من قبل، وهذا ما يميّزُ هذه الدراسة.

المبحث الأول

دراسة للموقع الجغرافي القطري

تتأثّر معالم قوة الدولة وتوجّهات سياستها الداخلية والخارجية بمجموعة من العوامل الطبيعية؛ من أبرزها: الموقع الجغرافي؛ إذ إنّ لكلّ دولة موقع جغرافي تتميّز به عن الدول الأخرى، وبالرغم من أنّ الموقع الجغرافي يبقى ثابتًا لا يتغيّر فإنّ أهمّيته وتأثيراته تتغيّر تماشيًا مع التطور التقني (سبيان، 2001: 65). وتكتسب دراسة الموقع الجغرافي أهميَّة كبيرة، فمن خلاله يمكن تعرُّف أبرز الإطلالات البرّية والبحرية للدولة، وقربها وبعدها عن الموارد الطبيعية، وبالتالي فالموقع الجغرافي هو الأساس الذي تتشكّل عليه الدولة (علبي، 1989: 254)، وما للموقع من أهمية في وزن الدولة وعلاقاتها مع العالم الخارجي.

الموقع الفلكي لدولة قطر:

يُحدِّد الموقع الفلكي لدولة ما موقعها بالنسبة إلى خطوط الطول ودوائر العرض، الذي يعكس بدوره مدى ملاءمة تلك الدولة للحياة البشرية والاقتصادية (سعودي، 2010: 16)، ويكتسب الموقع الفلكي للدولة بالنسبة إلى دوائر العرض أهميَّة أكثر منه لخطوط الطول؛ وذلك أنّه على أساس درجات العرض يتشكَّلُ مُناخُ الدولة وتأثيرُه في النشاط البشري ونوع الحياة والأنشطة التي يمارسها (هارون، 1998: 87)، وتقع قطر فلكيًّا بين دائرتي عرض (27 24 و 10 26) شمالًا، وخطَّي طول (45 50 و 40 51) شرقًا، ويبلغ أقصى امتداد لها من الشمال إلى الجنوب (190) كم، وأقصى اتساع لها من الشرق إلى الغرب (85) كم، وهي بهذا تقع ضمن الأقاليم شبه المداريّة الجافة (امبابي، 1983: 65).

وتتميّز دولة قطر، وفقًا لموقعها الفلكي، بمناخ صحراوي؛ يمتاز بصيف طويل وشتاء دافئ وقصير (المريخي، 2014)، وبالتالي فإنّ هذا الموقع بدوره يغلبه الجفاف على أغلب الأراضي، ونتيجة لذلك المناخ تُعاني دولة قطر من ندرة محاصيلها الأساسية وعدم تنوّعها، كذلك تَركُّز أغلب السكّان بالمناطق الساحلية للاستفادة من ثرواتها القريبة من الخليج العربي، ويشكّل هذا عامل ضعف بالنسبة إلى الدولة ومحدّدًا لدورها الإقليمي في المنطقة؛ إذ إنّ دولة قطر شبه جزيرة على هيئة لسان كبير من اليابس، وتشبه خريطتها راحة اليد الطافية في مياه الخليج العربي المضطربة (عبد الواحد، 2010: 117)، وتُحيط المياه بها من الشرق والغرب والشمال، وتقع بين منتصف المسافة بين مدخل الخليج العربي عند رأس مسندم ورأسه عند مصب شطّ العرب (البدران، 1998: 13)، وتتّصل باليابسة من الجهة الجنوبية التي تتصل بشبه جزيرة العرب عن طريق جزء من اليابس لا يزيد اتساعه على 40 كم (الشيب، 1995: 265).

كذلك تتميّز سواحل دولة قطر بالخلجان والتموُّجات والمراسي؛ إذ يبلغ إجمالي طول سواحلها ما يقارب 700 كم، ففي الساحل الجنوبي الشرقي يقع خور العديد، الذي أقترح إدراجه ضمن التراث العالمي، وفي الطرف الجنوبي للساحل تقع الكثبان الرملية الممتدة على طول الساحل.

يتبع لقطر عدد من الجُزر؛ أهمُّها:

- شراعوه.
- الإسحاط.
- جزيرة حالول، وهي الوحيدة المأهولة بالسكان العاملين في تلك الجزيرة (مركز الدراسات البيئية، 2013: 2).

ويقصد بموقع الجوار موقع دولة ما على خريطة القارة التي تحتل مكانها فيها من الكرة الأرضية وعدد الدول التي تجاورها وتشاركها الحدود السياسية التي تفصل بينها وبين تلك الدولة، وما لذلك الموقع من أثر في العلاقات الدولية التي ترتبط بين الدول، ولموقع الجوار آثار سلبيَّة وأخرى إيجابيَّة في سير العلاقات الدولية، وهذا يتوقَّف على عدد الدول التي تجاور الدولة (الهيتي، 2000: 42)؛ إذ من الممكن دخول الدولة في منازعات قد تصل إلى استعمال القوة؛ لِذا تعاني الوحدات السياسية التي تتعامل مع عدد كبير من الدول المجاورة لها، وخصوصًا إذا اختلفت توجُّهات الجوار معها، وقد تكون هذه الحدود إيجابيَّة تُبنى منها علاقات حسن الجوار (كليوي، 2014: 18)، كما هو موضَّح في الخريطة (1).

الخريطة (1): موقع قطر

المصدر: Qatar GISNet. Planning and Statistics Authority, Qatar

الحدود الجغرافية لدولة قطر:

تشكِّلُ حدودُ الدولة مع الدول المجاورة لها إحدى الظواهر السياسية والقانونية المتَّفق عليها بين دولتين أو أكثر؛ وذلك لتحديد سلطة قوانين كلّ دولة على حِدة (سليم، 2009: 5)؛ حيث إن لدولة قطر حدودًا بريَّة مع المملكة العربية السعودية وحدودًا بحريَّة مع مملكة البحرين ودولة الإمارات العربية وإيران، ويتبعها عدد من الجُزر، وبالنسبة إلى حدودها مع المملكة العربية السعودية فهي أقصر الحدود بالمقارنة مع دول الجوار الجغرافي؛ إذ تبلغ (80) كم وبنسبة (1.8%) [وقد كانت قبل توقيع قطر مع المملكة الاتفاقية الحدودية 40 كم] من مجموع الحدود البرية (الشيباني، 2011: 21)، وتُعدُّ حدود دولة قطر مع البحرين من القضايا المهمَّة في منطقة الخليج؛ لأنَّها تأثَّرت بالقرارات البريطانية الصادرة في عامَي 1939 و1944 حول عائدية مجموعة جُزر (حوار) ومنطقة الزبارة وترسيم الحدود البحرية بينهما عام 1947، التي جرى بموجبها تحديد عائدية الجُزر بالمنطقة البحرية بين الدولتين (شهاب، 2009: 100).

وبعد أن رحلت بريطانيا عن منطقة الخليج العربي في عام 1971 ظهر نزاع حدودي بين قطر والبحرين، فأحالت دولة قطر تلك المشكلة إلى محكمة العدل الدولية في لاهاي دون موافقة البحرين، وتوصَّلت المحكمة إلى قرار يقضي بسيادة البحرين على أرخبيل حوار وفشت قطعة جرادة وحصلت قطر بناء على ذلك القرار على جزيرة جنان الصغيرة جنوب حوار وحق السفن في المرور في المياه الإقليمية الغربية لجزر حوار، وقد قَبِلا القرار، وبذلك حُلَّت المشكلة عام 2001 (الهيتي، 2004). ونتيجة لقرار التحكيم هذا لم تتمكَّن البحرين من الحصول إلّا على منطقة اقتصادية خالصة لا تتجاوز مساحتها 1200 ميل بحري مربع (عبد جاسم، 2013: 129-131)، بينما حصلت قطر على مياه إقليمية بمساحة 23 ألف كم² (الشافعي وآخرون 2017)، وهي أكثر من ضعفي مساحة قطر، كما هو موضَّح في الخريطة (2).

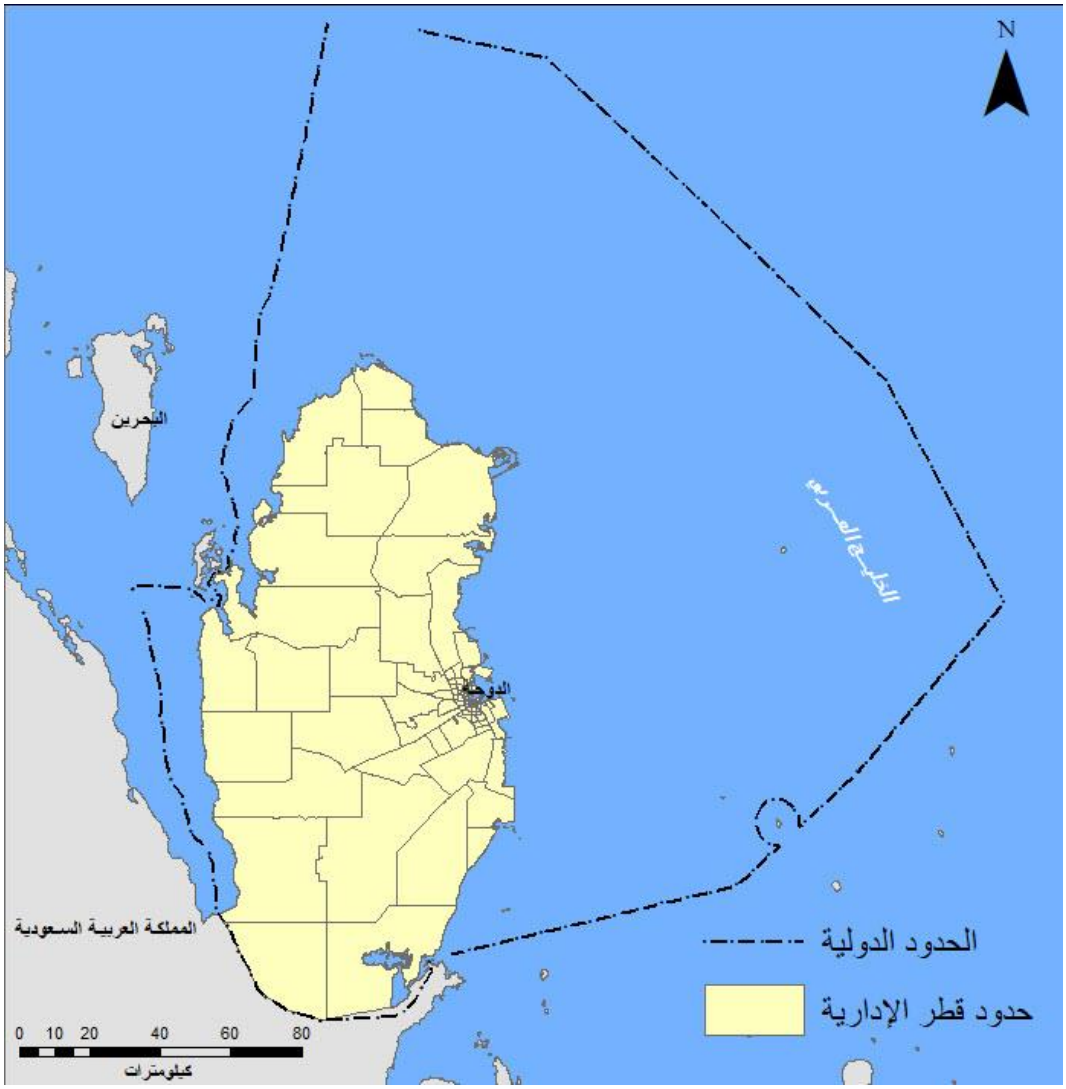

الخريطة (2): حدود دولة قطر الجغرافيَّة

المصدر: Qatar GISNet. Planning and Statistics Authority, Qatar

مساحة دولة قطر:

لمساحة الدولة الجغرافية دورٌ مهمٌّ في تعزيز مكانتها بين الدول؛ إذ تتَّصف الدولة ذات المساحة الكبيرة بميزات عسكرية تحميها من اختراقها واحتلالها، كما تسهم المساحة الكبيرة في عدم حدوث ضغط سكاني كبير داخل الدولة، إضافةً إلى إمكانية الحصول على موارد اقتصادية تسهم في نموِّ وتطوّر النظام الاقتصادي، وتتوقَّف مساحة أيَّة دولة على العلاقة بين هذه المساحة والسكّان؛ فالإنسان هو صانع الدولة، والأرض هي التي تمدُّه بوسائل الحياة، والمساحة المثلى هي التي تكفي هؤلاء السكّان، وقد يفيض الإنتاج فيكون هذا عامل قوَّة لها؛ إذ تبلغ مساحة دولة قطر (116068) ألف كم2 (سعودي، 2010: 30)، وتبلغ نسبة مساحتها من مجلس التعاون الخليجي (0.43%)، ونسبتها من مساحة شبه الجزيرة العربية (0.3%) (الشيباني، 2011: 41).

بناءً على ما سبق، صُنِّفت دولة قطر، وفقًا لتصنيف نورمان باوندز، بأنَّها دولة قزميَّة، أمّا بالنسبة إلى تصنيف هام دبلية فهي تُعتبر دولة صغيرة جدًّا. من هنا، يتبيَّنُ صِغَرُ مساحة قطر الذي يُعدُّ أحد نقاط الضعف في كيانها، ولا سِيَّما أنَّها محاطة بدول أكبر منها من ناحية المساحة؛ إذ إنَّ للمساحة الأثرَ المهمَّ في تحديد دور دولة قطر الإقليمي، وفي ظلِّ ذلك لجأت قطر إلى سدِّ هذه الثغرة من خلال تحالفها مع الولايات المتحدة الأمريكية ودول أوروبية بغرض تأمين الحماية لها.

وأصبحت قطر الدولة الوحيدة في منظومة مجلس التعاون لدول الخليج العربي التي حلَّت مشكلاتها بل واستطاعت أن تزيد من مساحتها من المياه الإقليمية إلى أكثر من 23 ألف كم²؛ مما ساعد على زيادة ثرواتها من الطاقة، خاصَّة الغاز، وفتح لها آفاقًا جديدة من الأسواق العالمية وازدادت علاقاتها الاقتصادية والسياسية بشكل مضطرد.

شكل دولة قطر:

يُعدُّ شكلُ الدولة أحد أبرز العناصر المهمَّة في عملية الدفاع والسيطرة، سياسيَّةً كانت أم عسكريَّة، من حيث الاندماج والتجزئة؛ إذ تسهم صفة اندماج الدولة وتماسكها في إعطائها بُعدًا دفاعيًّا واستراتيجيًّا، ولعلَّ الشكل الأساسي هي أن تكون أطوال الحدود السياسية متناسبة ومساحتها ومنتظمة بقدر المستطاع (الأسدي، 2012: 41)، كما يرتبط بشكل الدولة موقع العاصمة بالنسبة إليها، ولا سِيَّما إذا كانت تحتلُّ موقعًا مركزيًّا؛ حيث يترتَّب على ذلك سهولة الاتصال وإمكانية مدِّ طرق النقل والمواصلات بين أجزائها، هذا من جهة، ومن جهة أُخرى يُسهِّل عملية الدفاع عنها (الشيباني، 2011: 31)، ويرتبط بموقع العاصمة أيضًا فيما إذا كانت ذات ظهير بحري أو برّي، فإذا كانت عاصمة الدولة ذات ظهير بحري فلا بدَّ من توفُّر أسطول قوي لحمايتها؛ لأنَّ هذه الإطلالة ستكون عامل ضعف لها وربَّما سببًا في سقوطها كما سقطت أوسلو عاصمة النرويج عام 1940 بسهولة عندما أبحر الأسطول الألماني في الخليج الذي تقع فيه (سعودي، 2010: 34)، أمّا إذا كانت ذات ظهير برّيٍّ فهذا يقلِّلُ من احتمالية تعرُّضها لهجوم برّيٍّ مباغِت، ولا سِيَّما من جهة السواحل؛ لأنَّها ستكون في هذه الحالة بعيدة عن السواحل التي قد تكون مصدر خطر لها (الشيباني، 2011: 43)، كما هو موضَّح في الخريطة (2).

وتعتبر دولة قطر ذات شكل مستطيل؛ حيث إنَ الاستطالة هنا قد فادتها بحيث أصبحت مواردها الاقتصادية في الجانب البحري وليس في الجانب القاري من اليابس، وقد حلَّت جميع مشكلاتها الحدودية مع جيرانها؛ ولهذا حق لها أن تتمتع بتلك الثروات دول أية مشكلات. وقد ساعد شكلُ دولةِ قطر المستطيلُ سياسيًّا واقتصاديًّا في الاتصال مع العالم الخارجي، خاصة خلال الأزمات السياسية، مثل تلك التي حدثت في عامَي 1996 و2008، وتلك التي حدثت خاصَّةً في عام 2017 عندما فُرض علها ذلك الحصار.

المبحث الثاني

العلاقة بين موقع دولة قطر الجغرافي وسياستها الخارجية

يُعرَّف الموقع الاستراتيجي بأنَّه: "المكان الذي تتوافر فيه المؤهلات والمزايا التي تؤمِّن للدولة تحقيق أهدافها الحضارية في وقت السِّلم والأهداف العسكرية في زمن الحرب" (العجيلي، 2000: 24)، فأهميَّةُ منطقةِ الخليجِ العربيّ الجغرافيَّةُ ترجعُ لموقعه الذي يتوسَّط العالم؛ ممّا جذب أنظار الدول الكبرى نحو هذه المنطقة المهمَّة، فضلًا عن ذلك وجود النفط الذي أضاف أهميَّة أُخرى وكبرى للمنطقة، كذلك وجود مضيق هرمز أهمّ موقع جغرافي في الخليج العربي، الذي يتحكَّمُ في طرق الملاحة البحرية ويسيطر على طرق التجارة الدولية الخاصَّة بهذه المنطقة، ولا سِيَّما عبور النفط عبر هذا المضيق (المشهداني، الهيتي، عمر، 1979: 18)، إضافةً إلى أنه يُعدُّ أهمَّ الممرّات المائية في العالم، إن لم يكن أهمَّها؛ نظرًا لأنه ممرٌّ للطاقة؛ ’ذ يُنقَلُ عبرَهُ نحو 40% من النفط المنقول بحرًا؛ حيث يمرُّ فيه يوميًّا ما يقرب 17 مليون برميل من النفط، ويمرُّ منه نحو 90% من النفط السعودي و89% من النفط العراقي و99% من النفط الإماراتي و100% من النفط الكويتي والقطري، ولا يقتصر هذا الممرُّ الاستراتيجيُّ على دول المنطقة فقط، وإنَّما يرتبط بإمدادات الطاقة بالنسبة إلى عدد من الدول خارجها؛ إذ تعتمد اليابان على المضيق في أكثر من 70% من حاجتها من النفط، بينما تعتمد عليه

الولايات المتحدة في وصول 18% من حاجاتها (خليل، 2012: 74). وعليه، فكلُّ هذه الأرقام توضِّح أهميَّةَ هذه المنطقة بالنسبة إلى العالم.

أمّا بالنسبة إلى دولة قطر، فقد اكتسبت أهميَّتَها الاستراتيجية من أهميَّة الخليج العربي؛ كونها تحمل قيمة أمنية واقتصادية وعسكرية متميّزة جعلت منها محلًّا للتنافس الإقليمي والدولي على مدى قرون، وهذا الشيء متأتٍّ من كونها سوقًا تجاريًّا واستهلاكيًّا واسعًا، وتتمتَّع باحتياطي وإنتاج نفطي كبيرين؛ إذ إنَّ 60% منها يتركَّزُ في باطنها، وعلى هذا الأساس ازدادت أهميَّة المنطقة، وأصبحت ساحة للتنافس والصراع على الصعيدين الإقليمي والدولي (الخيري، 2009: 33). من هنا، تتَّضح أهميَّة قطر الاستراتيجية بوقوعها ضمن منطقة الخليج العربي، وهي إحدى دول مجلس التعاون الخليجي، وما تتمتَّع به من ثروات نفطية هائلة، وكذلك إنتاجها للغاز الطبيعي مؤخَّرًا واستفادتها من إطلالتها على الخليج العربي جعلها الدولة الأولى في إعلانها زيادة الإنتاج في حقل الشمال في 2017، كلُّ هذه المميّزات أعطت قطر أهميَّة استراتيجية واقتصادية في منطقة الخليج، وكان لذلك أثرٌ واضح في دورها الإقليمي؛ حيث تمكَّنت من توظيف ثرواتها بشكل يخدم مصالحها في أكثر من مناسبة، وتزداد أهميَّتُها الاستراتيجية بالنسبة إلى الدول العظمى التي تستخدمها أداة للسيطرة والتحكم في المنطقة بأكملها من خلال وجود قواعدها العسكرية وقواتها فيها على نحوٍ غير مباشر أو مباشر، وكذلك الاستفادة منها من الناحية الاقتصادية والتجارية.

تمارس دولة قطر سياستها الخارجية بالاعتماد على بعض الاستراتيجيات السياسية الأساسية، منها: استراتيجية حُسن الجوار، واستراتيجية التحالفات الإقليمية والدولية، واستراتيجية تكوين سِمة وطنية لبناء مكانة فريدة، وَيُعتَقَدُ أنَّ السبب وراء تبنّي قطر استراتيجية حُسن الجوار واستراتيجية التحالفات يرجع إلى عدَّة عوامل، منها: مخاوف قطر الأمنية، فيما يبقى الطموح الوطني لقطر دافعًا أساسيًّا نحو سعيها إلى بناء مكانة دولية فريدة (Peterson, 2006: 741).

الحفاظ على قطر من المُهدِّدات الأمنية:

أدركت دولة قطر، مع عدم وجود تناسب في المساحة والسكان بينها وبين جارتيها القويَّتين (السعودية وإيران)، أنَّ من أبرز أولوياتها في سياستها الخارجية أن تردع جيرانها عن غزوها؛ حيث يرى رئيسُ مركز الشرق الأوسط للدراسات الإقليمية والاستراتيجية في القاهرة مصطفى اللباد أنَّه تحتَّم على قطر أن تتحالف مع قوة دولية من خارج المنطقة لضمان أمنها في مواجهة جيرانها العمالقة من الشمال والجنوب، وإن كون قطر الدولة الوهّابية الثانية بعد السعودية جعلها تتخوَّفُ من قيام السعودية بضمِّها في وقت من الأوقات، كما تمتدُّ أجزاء كبيرة من حقول الغاز الطبيعي القطرية خلال الحدود البحرية مع إيران؛ ممّا أقنع قطر بأن تتبنّى توجُّهًا غير صدامي مع إيران حتى في أوقات التوتر بين إيران وجيرانها أو بين إيران والولايات المتحدة (فكري، 2012: 162-163)، وفي الإطار ذاته، يرتبط بهدف حماية قطر من المُهدِّدات هدفُ ضمان استمرارية الحكم الوراثي بالإمارة، عن طريق إيجاد شركاء وحلفاء على كلِّ الأصعدة سيحولون دون سقوط النظام، خصوصًا وأنَّ النظام القطري في الحكم قائم على وجود عائلة آل الثاني (Kinninmont, 2013).

تحقيق المكانة الإقليمية والدولية:

تسعى دولة قطر بشكل أساس إلى تحقيق مكانة إقليمية ودولية لها، ويربط البعض سعي قطر نحو تحقيق المكانة الدولية وطموحات أمير قطر بعدد من الاحتمالات التي تستحق التأمُّل، مثل: مواجهة عداوة النظام المصري السابق والنظام السعودي والخروج من مدار سيطرة السعودية الإقليمية، والاعتقاد مع وجود الجرأة السياسية القطرية النابعة جزئيًّا من الموارد النفطية الهائلة ومن الحماية الأمريكية بأنَّ قطر قادرة على شغل فراغ الزعامة الإقليمية (Hroub, 2012: 35)، وهذا يرتبط برغبة النخبة الحاكمة في قطر، وعلى رأسها الأمير ووزير خارجيته، في الاضطلاع بدور في كتابة تاريخ المنطقة والتأثير في مجرياته (Kinninmont, 2013).

ويرى البعض الآخر أنَّ قطر تهدف بسياستها الخارجية إلى بقائها في قلب أحداق المنطقة العربية، وأن تدعم مركزها في الإقليم عبر قيامها بدور الوسيط في المنطقة، وبين المنطقة والعالم الغربي، وهذا بدوره يفسِّرُ حرصَها على الحفاظ على علاقات مع مختلف الأطراف السياسية في المنطقة، خاصَّةً المعادية للغرب، أو التي يتوجَّسُ الغرب منها ويجد صعوبة في التواصل معها، مثل: القوى الإسلامية (فكري، 2012: 162)، وتعتبر سياسة قطر تجاه الثورات العربية في نظر كثير من المحلِّلين متعلِّقةً بهدف تحقيق المكانة أو الزعامة الإقليمية في ظلِّ غياب العديد من الفاعلين الإقليميين (أبراش، 2012). وهذا التوجُّسُ -في اعتقادي- نابعٌ من خوف الدكتاتوريات العربية من دعم قطر لمسيرة حريّات تلك الشعوب، ولهذا تُضَيِّقُ تلك الحكومات الخناقَ على حكومة قطر عن طريق تشويه سمعتها أمام الحكومات الغربية.

استثمار موارد البلاد وتوفير الموارد التي تحتاجها:

سعت السياسة الخارجية القطرية، في ظلِّ تحقيقها للتنمية المستدامة، إلى استثمار مواردها الهيدروكربونية، كما هدفت إلى تحقيق مُناخ استثماري قادر على جذب الأموال والتقنيّات الأجنبية، وجاء من ضمن أهدافها العمل على تسهيل إيجاد بيئة اقتصادية منفتحة ومرنة وقادرة على

التنافس في عالم متغيّر، إضافةً إلى سعيها إلى إقامة روابط تجارية واستثمارية ومالية مع دول مجلس التعاون ومع المنظَّمات الاقتصادية العربية والإقليمية والعالمية (الأمانة العامَّة للتخطيط التنموي بقطر، 2008: 18)، كذلك تسعى دولة قطر إلى بناء اقتصاد متنوّع انطلاقًا من قناعة تامَّة بأنَّ هذا الاقتصاد أكثر استقرارًا وأكثر قدرة على توفير الوظائف والفرص للجيل القادم، وجدير بالذكر أنَّه سوف تسهم مجموعة متنوِّعة من المؤسسات في حملة تنويع الاقتصاد في قطر، أبرزها: مركز قطر المالي، وبنك قطر للتنمية، وجهاز قطر للمشاريع (آل ثاني، 2012: 25).

القدرة العالية في استثمار المُقدَّرات الاقتصادية لتحقيق مكاسب سياسية:

لدولة قطر أدوارٌ في السياسة الخارجية بالاستناد إلى مواردها الاقتصادية؛ إذ وظَّفت الغازَ الطبيعيَّ في نطاق سياستها نحو الاندماج في الاقتصاد العالمي، كما استفادت من مُقدَّراتها الاقتصادية في إنجاز جهودها في عدد من مِلَفّات الوساطة في أكثر من نزاع (خضير، 2011: 229)، وفي هذا الإطار حرصت قطر على التوسُّع ومدِّ أذرعها (الاقتصادية) الدولية في أكثر من مكان؛ إذ يُعدُّ التعاون القطري الأوكراني -على سبيل المثال- في مجال الطاقة خلال نوفمبر 2012 من أمثلة هذا التوسُّع، ووفقًا لاتفاقيات وُقِّعَت بين البلدين قد تصبح قطر بوابة للحبوب الأوكرانية إلى منطقة الخليج العربي والشرق الأوسط؛ كونها أبدت الاستعداد للاستثمار في زراعة الحبوب العلفية ومبيعات القمح الأوكراني في الدول العربية، وفي المقابل تحصل أوكرانيا على الغاز المُسال من قطر (محمد، 2012). من هنا، وبالرغم من أنَّ التعاون القطري الأوكراني قد يهدِّدُ بتوتُّر العلاقات القطرية الروسية، فإنَّه برأي الخبير (فيغان أكوبيان) خطوة تستحقُّ المجازفة؛ للأسباب الآتية:

1. الفوائد الاقتصادية التي ستجنيها قطر من أوكرانيا، التي سَتُمَكِّنُها من تعزيز وجودها في سوق الطاقة الأوروبي.
2. إضعاف النفوذ الروسي في فضاء دول الاتحاد السوفيتي السابق، ولهذا أثرُهُ في الساحة الدولية.
3. إنَّ الدور النشيط لدولة قطر في دول الاتحاد السوفيتي السابق، ولا سِيَّما دول البلطيق، والاتفاقيات بينها وبين جمهوريتي طاجيكستان وقرغيزستان حول دعوة العمال إليها من هاتين الدولتين، وكذلك إنشاءها صندوقًا استثماريًّا بمبلغ 100 مليون دولار لتحسين الاقتصاد الطاجيكي، كلُّ ذلك جعل العديد من الخبراء الروس يعتبرون أنَّها بسياستها الخارجية إنَّما تقف في وجه الاتحاد الروسي، وهذا غير صحيح؛ حيث إنَّ بين الدول المناكفة لبعضها بعضًا اتفاقيات اقتصادية (مثال: الصين والولايات المتحدة، روسيا والولايات المتحدة)، وهذا قد يخفِّفُ من وطأة السياسة.

يتَّضح من دراسة مرتكزات السياسة الخارجية القطرية وسماتها أنّ هناك تكاملًا في الأدوار ما بين المشاريع الاقتصادية والسياسية والإعلامية، وسعيًا قطريًّا لتعويض الخلل في المرتكزات الجغرافية والسكّانية والعسكرية من أجل تشكيل مقوِّمات سياسة قطر الخارجية التي تحقِّقُ أهدافَها المنشودة، وقد تميَّزت السياسة الخارجية القطرية بالمستوى العالي من الانخراط في الشؤون الدولية ما بين الوضوح والتناقض والمرونة والغموض والبراغماتية، متبنّيةً دور الوساطة في مرحلة ومنحازة لأحد الأطراف المتنازعة في مرحلة أخرى.

أشارت تقاريرُ دولةِ قطر الاقتصاديَّةُ إلى أنَّ ناتجها المحلي الإجمالي بلغ 170 مليار دولار، أمّا تجارتها مع العالم الخارجي فقد بلغت 89 مليار دولار، ولا تزيد تجارتها مع دول الخليج على 11%؛ أي أنَّ تجارتها مع دول الخليج لا تمثِّلُ سوى عُشر حجم تجارتها مع دول العالم، فأكبر شركائها التجاريين: اليابان ثمّ كوريا الجنوبية تليها الهند ثمّ الصين. أمّا بالنسبة إلى وارداتها من الدول المقاطعة فلا تتجاوز 14% من مجموع وارداتها؛ حيث تبلغ من الإمارات 8.8%، ومن السعودية 4.3%، ومن البحرين 0.9%؛ أي لم تكمل حتى 1%، أمّا صادراتها إلى دول مجلس التعاون فهي 7.5% من مجموع صادراتها الخارجية. بينما قاؤبت نسبة النموّ لعام 2017 حسب صندوق النقد الدولي 3.4%، وهي الأولى خليجيًّا ومن بين الأعلى عالميًّا، وبلغ حجم الاستثمارات التي تُنَفَّذُ فيها نحو 200 مليار دولار، فيما تبلغ استثماراتها في البنية التحتيَّة 115 مليار دولار (الشرق الأوسط، 2016).

تتميَّز دولة قطر في مجالها الاقتصادي بامتلاكها واحدًا من أكبر الموانئ في الشرق الأوسط، وواحدًا من أكبر المطارات على مستوى العالم، والمطار العربي الوحيد ضمن أفضل مطارات العالم (السادس عالميًّا)، وخطوطها القطرية الأولى عالميًّا، وتمتلك 196 طائرة من أحدث الطرازات، وتصل إلى 155 محطة في العالم. وفي عام 2017 أعلنت دولة قطر أنَّ نسبة إنتاج الغاز الطبيعي المُسال من حقول قطر البترولية ستبلغ مئة مليون طن سنويًّا عوضًا عن 77 مليونًا، وذلك بعد أن أعلنت شركة قطر للبترول في الرابع من تموز 2017 أنَّها ستزيد إنتاج الغاز الطبيعي المُسال بنسبة 30% مقارنة للنصف الأول من عام 2016. وفي الإطار ذاته، فإنَّ تراجع أسعار النفط في عام 2014 أدّى إلى إلغاء عدد من المشاريع البتروكيماوية التي كانت المساهم الرئيس في نموّ التصنيع. ونتيجة لتراجع الاستثمار في البتروكيماويات ظلَّ الأداء في قطاع التصنيع يشهد انخفاضًا منذ عام 2014. إلّا أنَّ عددًا من القطاعات غير النفطية الأخرى حافظت على معدَّلات نموّ مرتفعةٍ نسبيًّا في عام 2016. وكان قطاع البناء أهمُّ دوافع النموّ؛ حيث شهد زيادة بنسبة 12.4% على أساس سنوي في الربع الثالث، وأسهم بواقع 1.9 نقطة مئوية في نموّ الناتج المحلي الإجمالي للقطاع غير النفطي. كما كان أداء عدد من قطاعات الخدمات جيّدًا، كالخدمات المالية التي أسهمت سنويًّا بنسبة 0.9% في نموّ الناتج المحلي الإجمالي للقطاع غير النفطي، والخدمات الحكومية (0.7%) والخدمات العقارية (%) (غايرلي، 2017).

أشارت وزارة التخطيط التنموي والإحصاء في قطر إلى أنَّ إجمالي الاستثمارات الأجنبية فيها ارتفع إلى نحو 525.7 مليار ريال؛ أي نحو 144 مليار

دولار في عام 2015، كما أشارت إلى أنَّ هناك ارتفاعًا في قيمة الأصول مع غير المقيمين خلال عام 2014؛ حيث زاد من 270.9 مليار ريال في نهاية عام 2013 إلى 306.2 مليار ريال في نهاية 2014، وهو بذلك يُعدُّ الأعلى في المنطقة العربية.

وتُعدُّ دولة قطر ثالث أكبر مصدر للغاز الطبيعي في العالم؛ إذ تبلغ احتياطيات الغاز فيها نحو 14% من احتياطي الغاز الطبيعي المكتَشَف في العالم، وهي تمتلك احتياطي غاز يصل إلى 885 تريليون قدم مكعب. أمّا بالنسبة إلى إنتاج غاز الهيليوم وتصديره فَتَتَبَوَّأُ المرتبةَ الأولى بإنتاج يبلغ ملياري قدم مكعب سنويًّا، وهي الأولى عالميًّا في إنتاج المكثفات بـ800 ألف برميل يوميًّا، والأولى عالميًّا من حيث حجم أسطول نقل الغاز المُسال بـ62 ناقلة (وزارة التخطيط التنموي والإحصاء، 2014: 90).

وفي تقريرٍ للتنمية البشرية في عام 2016 الصادر عن برنامج الأمم المتحدة الإنمائي احتلت دولة قطر المرتبة الأولى عربيًّا و33 عالميًّا؛ إذ أشار التقرير إلى وجود ارتفاع مؤشِّرها العام للتنمية البشرية من 0.855 في عام 2015 إلى 0.856 في عام 2016؛ ما جعلها في صدارة دول المنطقة العربية.

أمّا بالنسبة إلى عدد سكانها فقد بلغ نحو 2.807 مليون نسمة (حسب إحصاء مايو 2020)، ولا تتجاوز نسبة البطالة فيها بين المواطنين القطريين أكثر من 0.8%، وهو أقلّ معدل بطالة في العالم العربي، بحسب وزارة التخطيط التنموي والإحصاء القطرية.

كذلك احتلت قطر عام 2016 المرتبة الأولى عربيًّا لأفضل الأنظمة الصحيَّة، ويُعدُّ متوسط العمر أحدَ أهمِّ المؤشِّرات الدالَّة على مستوى الرعاية الطبِّيَّة، وبحسب بيانات البنك الدولي فإنَّ متوسط العمر في قطر يبلغ 78 عامًا.

حافظت دولة قطر على المركز الأول عالميًّا في متوسط نصيب الفرد من الناتج القومي لسنوات عديدة، ويصل دخل الفرد فيها إلى ما يقارب 129 ألف دولار سنويًّا. وبحسب معطيات صندوق النقد والبنك الدوليين فقد نالت المركز الأول وفق حساب "تعادل القوة الشرائية" بـ 129 ألفًا و726 دولارًا سنويًّا عام 2016 (تقرير التنمية البشرية، 2016).

يُعرَّف نحو 14.3% من العائلات القطرية، كعائلات ثريَّة جدًّا؛ أي: مُصنَّفة في قائمة أصحاب الملايين، بحسب تصنيف فوربس للأثرياء. وتحظى قطر بالمرتبة الأولى في قائمة الدول الرائدة عالميًّا من حيث نسبة أصحاب الملايين من إجمالي السكان، بحسب غلوبال بيزنس.

وتنفق العائلة القطرية المتوسطة أكثر من 40 ألف ريال قطري بالمعدل شهريًّا (10540 دولارًا). تتوزَّع على النَّحو الآتي:

- نزهات خارج البلاد (5.711 ريال قطري بالمعدَّل).
- ملابس وأحذية (2.800 ريال).
- العناية الشخصية (2.536 ريال قطري).
- التربية (1.571 ريال قطري).
- العلاج الطبّي (1.523 ريال قطري).
- التبغ والسجائر، (800 ريال قطري).

أمّا بالنسبة إلى جهاز قطر للاستثمار، الذي تأسَّس في عام 2005، فقد احتلَّ المرتبة التاسعة عالميًّا، بإجمالي أصول بلغ 335 مليار دولار، وهو مسؤول عن صندوق ثروة سياديَّة، ومختصٌّ بالاستثمار المحلِّيّ والخارجي. وقد تأسَّسَ هذا الجهاز بهدف إدارة فائض النفط والغاز الطبيعي، وكنتيجة لاستراتيجية الصندوق في التقليل من مخاطر اعتماد قطر على أسعار الطاقة فإنَّه يستثمر في الغالب في أسواق عالميَّة (الولايات المتحدة وأوروبا ودول آسيا والمحيط الهادئ)، إضافةً إلى الاستثمار في قطر خارج قطاع الطاقة (العربي الجديد، 2017).

غيَّرت قطر نسبيًّا من أساليب استخدام فوائضها النفطية مع تغيُّر خريطة المخاطر والعوائد على الاستثمار في العالم، وغيَّرت كثيرًا من وجهتها باتجاه الدول العربية ودول شرق وجنوب شرق آسيا، وإن كان جانبٌ منها موجَّهًا نحو القطاعات الخدمية، وفي مقدِّمتها: العقار، والسياحة، والاتصالات.

ومن المهمّ، تأسيسًا على ما سبق، إعادة توجيه رأس المال نحو الداخل ليصبَّ في الدورة التنمويَّة الوطنية والعربية العامَّة، بيدَ أنَّ ذلك يتطلَّبُ صياغة استراتيجيات تنمويَّة فاعلة في مختلف الدول العربية تضع في اعتبارها تطوير القاعدة التكامليَّة العربية.

وعليه، فإنَّ ما تحصَّلت عليه قطر من فوائضَ ماليَّةٍ عبر الطفرة النفطيَّة التي تمثَّلت في زيادة الأسعار، وعدم تأثُّرها كسائر دول الخليج بالأزمة المالية العالمية، جعلها تقدِّمُ المعونة للآخَر وتساعد في حلِّ الأزمات المالية العالمية لكلّ من الدول الكبرى.

وَمَثَّلَ العاملُ الاقتصاديُّ أسلوبًا نجحت فيه قطر دبلوماسيًّا؛ كون المال عنصرًا داعمًا لسياستها الخارجية، وباتت تُعرف به، فدبلوماسيَّةُ المالِ تُؤثِّرُ كثيرًا في معالجة الكثير من أزمات المنطقة.

الخاتمة:

اتَّجهت قطر في البداية نحو تصفير مشكلاتها مع جيرانها الخليجيين، معتمدةً بهذا على النموذج التركي الذي ارتكز عليه حزب العدالة والتنمية، كما نَظَّرَ لها وزيرُ الخارجية التركي أحمد داود أوغلو في سياستها الخارجية الجديدة في المنطقة؛ حيث سعت قطر إلى حلِّ نزاعاتها الحدودية طويلة

الأمد، مع البحرين والسعودية، وجرى حلُّ الخلاف مع البحرين من خلال التوافق على التحكيم الدولي أمام محكمة العدل الدولية، التي صدر حكمها عام 2001، ملزمًا للطرفين اللذَيْن قبلاه، كما حُلَّ الخلافُ الحدودي مع السعودية بعد توقيع الطرفين اتفاقية رسم الحدود بينهما عام 2001 بوساطة مصرية شملت جُلَّ مشكلاتهما الحدوديَّة البرّيَّة والبحريَّة.

لقد بدأت قطر تلعب دورًا فريدًا وحيويًّا داخل المنطقة، وذلك بتبنّيها سياسات مختلفة عن السياسات الخارجية لدول الخليج العربي الأُخرى، كما خرجت عن المواقف المشتركة والمهمَّة التي تبنَّتها تلك الدول، ودبلوماسيَّتها تجاه إيران وإسرائيل مثالٌ واضحٌ على ذلك، كما حرصت على تطوُّر سياستها الخارجية لتصبح ذات انتشار إقليمي ودولي، وقد سمحت استراتيجيتها التي سعت عبرَها إلى تعزيز أمنها القومي بقدر كبير من الاستقلالية في سياستها الخارجية عن محيطها الإقليمي، ولا سِيَّما بعدما أخذت علاقة الأمن مع الولايات المتحدة طابعًا رسميًّا، كما أصبحت قطر طرفًا في دبلوماسيَّة القنوات الخلفيَّة، وعمليات تسوية النزاعات الإقليميَّة الحسّاسة.

إنَّ قدرة قطر على لعب دور استقلالي في سياستها الخارجية رغم صِغر حجمها يعتمد على مواردها الاقتصادية وعلاقاتها مع دول العالم الأُخرى، وفيما يتعلَّقُ بدور سياستها الخارجية فقد تمثَّلت حَيَوِيَّتُها في بيع مصادر الطاقة ومقاومة هيمنة الدول الإقليمية واستخدام القوى الخارجية موازنتها معًا لحماية نفسها وإبقاء العلاقات هادئة ضمن منطقة الخليج. ولتعزيز وضعها الاقتصادي أنشأت قطر مجلسًا للتخطيط يوضع خُططًا وبرامجَ التنمية والتطوير في مختلف القطاعات، فضلًا عن توفيره المعلومات التفصيلية عن مجالات الأعمال والاستثمارات، وفي محاولة لتنويع مصادر دخلها وتقليل اعتمادها على النفط أوجدت فرصًا استثمارية كبيرة في مجالات عدَّة، ولدعم هذا التوجُّه أنشأت مركزَ قطر المالي عام 2006 لبناء القدرات في سوق المال.

النتائج:

توصَّلت الدراسة إلى عدَّة نتائج، هي:

- تُعدُّ قطر مثالًا بارزًا لدولة عربية ذات مساحة صغيرة تمارس دورًا فاعلًا على المستوى الإقليمي؛ حيث استطاعت استغلال الفرصة التي وفَّرتها هذه اللحظة التاريخية، وأدَّت دورًا قياديًّا أكبر في المنطقة، مع ملاحظة أنَّها لعبت دورًا مهمًّا خلال الفترة السابقة في الربيع العربي.
- برز الدور القطري على المسرح الدولي لِما تتمتَّع به من ثقل دبلوماسي وقيادة متحمِّسة لجعلها رقمًا مهمًّا على الصعيد المحلي والإقليمي، وأظهرت في الكثير من المناسبات انتهاجها لسياسة معتدلة وعقلانية، بل لقد أطلقت القيادة القطرية العديد من المبادرات السياسية من أجل تخفيف التوتُّر في العلاقات الدولية.
- إنَّ دولة قطر، بالرغم من صِغر حجمها الجغرافي، قد استطاعت أن تُثبت أنَّها كبيرة من خلال شبكة العلاقات الدولية الواسعة التي نجحت في نسجها طوالَ الاثنتي عشرة سنة الماضية، ونجاحها كذلك في ترسيخ مكانتها البارزة بين الدول المتقدِّمة؛ حيث يتبيَّنُ بصورة جليَّة لكلّ متتبّع للدبلوماسيَّة القطرية كيف أصبحت التجربة القطرية مصدر اهتمام وتنويه الكثير من الدول والمنظَّمات والهيئات الدولية، بما تبنَّته من مبادرات وما طرحته من آراء وتصورات وحلول؛ بقصد العمل على الحدِّ من النزاعات الدولية التي تهدِّدُ السِّلم والأمن الدوليين؛ وذلك تحقيقًا للهدف الأسمى الذي يتوخّاه ميثاقُ الأمم المتحدة المتعلّقُ بالحفاظ على الأمن والسِّلم العالميين.
- إنَّ الموقع الجغرافي يحتِّمُ على أيّ دولة صغيرة الحجم ومحاطة بقوى إقليمية كبرى إمّا أن تدخل في تحالفات اقتصادية أو سياسية أو أحلاف عسكرية لكي تضمن أمنها واستقرارها، خاصَّةً إذا كانت تلك الدولة الصغيرة الحجم قريبة من منطقة مليئة بالتوتُّرات والأحداث وأطماع الدول الكبرى كمنطقة دول الخليج.
- إنَّ موقع الدولة ومساحتها الصغيرة من العوامل المهمَّة في جغرافيتها السياسية، وعدم وجود أدوات للسياسة الخارجية وارتباطات اقتصادية وسياسية وعسكرية دولية قد يُعرِّض دولة صغيرة الحجم كقطر إلى أطماع الدول المجاورة أو غير المجاورة، خاصَّةً إذا كانت غنيَّة، وتاريخ المنطقة قد شهد غزو العراق للكويت، ولهذا نجد أنَّ قطر قد فعلت ما فعلت بُغيَةَ حفظ أمنها واستقرارها.

المصادروالمراجع

أبراش، إ. (2012). جامعة الأزهر، محاضرة يوم 8-11-2012.

أحمد، م. ك. (1996). *التوازن الاستراتيجي في الشرق الأوسط*، مركز الأهرام للترجمة والنشر.

الأسدي، ز. ع. هـ. (2012). *الجغرافية السياسية لسوريا وعلاقتها بدول الجوار*. رسالة ماجستير غير منشورة، جامعة البصرة، العراق.

آل ثاني، ا. (2012). *التجربة التنموية لدولة قطر*. بيروت: مركز الجزيرة للدراسات والدار العربية للعلوم.

آل ثاني، ع. (2005). *السياسة الخارجية القطرية خلال الفترة 1995-2005*، قطر.

الأمانة العامة للتخطيط التنموي بقطر (2008). نقلًا عن الرابط: **http://www.mdps.gov.qa/**.

إمبابي، ن. س. (1983). الخرائط في دولة قطر. *مجلَّة كليَّة الإنسانيات والعلوم الاجتماعية*، جامعة قطر، العدد السادس.

البدران، ج. (1998). *صندل جازع قطر دراسة في الجغرافية السياسية*، أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب، جامعة البصرة.

بدوي، م. ط. (1972). *مدخل على علم العلاقات الدولية*. بيروت: دار النهضة.

تقريرٍ التنمية البشرية (2016). برنامج الأمم المتحدة الإنمائي. نقلًا عن الرابط: **http://www.un.org/ar**.

جهاز الإحصاء القطري (2012) نقلًا عن الرابط: **http://www.mdps.gov.qa**.

جهاز الإحصاء القطري (2017) نقلًا عن الرابط: **http://www.mdps.gov.qa**

جهاز الإحصاء القطري (2020) نقلًا عن الرابط: **http://www.mdps.gov.qa**

خضير، م. ح. (2011). مقوّمات السياسة الخارجية القطرية: دراسة في السلوك السياسي. *مجلَّة دراسات الدولية*. العدد (49)، جامعة النهرين، العراق.

خليل، ك. ط. (2012). الإقليمية المفتوحة، شبكات الموارد الطبيعية في المنطقة العربية. *مجلَّة السياسات الدولية*، مركز الأهرام، القاهرة، العدد 189.

الخيري، ن. (2009). مجلس التعاون الخليجي والاتحاد الأوروبي مسار العلاقات وحدود مجالات التعاون. *مجلَّة دراسات دولية*، جامعة بغداد، العدد40.

سبيان، سيروان عارب صادق (2001). *الانعكاسات الجغرافية السياسية لمشكلة التنمية الاقتصادية على الأمن الإقليمي لدول مجلس التعاون لدول الخليج العربي (دراسة في الجغرافية السياسية)*. عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع.

سعودي، م. ع. (2010). *الجغرافية السياسية المعاصرة دراسة في جغرافية العلاقات*، القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية.

سلطان، ج. (2007). *مناهج البحث في الجغرافيا السياسية*. بيروت: دار الكتاب العربي.

سليم، ح. ع. (2009). الحدود الدولية والمياه الإقليمية مفهومها والقواعد المنظمة لها، *ندوة علمية*، مركز الدراسات والبحوث، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، 1/28/.

سليم، م. (1984). *تحليل السياسة الخارجية*. القاهرة: بروفيشنال للإعلان.

سليم، م. س. (1998). *تحليل السياسة الخارجية*. القاهرة: جامعة القاهرة.

الشافعي، ن.، وسيد، م.، وحسن إ. (2107). *جغرافية قطر: المقومات والتحديات*. الطبعة الأولى، الدوحة، قطر.

الشرق الأوسط (2016). صندوق النقد يرفع توقعاته لنمو الاقتصاد العالمي في 2017 إلى 3.5%. الثلاثاء، 12 رجب 1437هـ، 19 أبريل 2016م.

شهاب، م. ح. (2009). الترسيم النهائي للحدود السياسية بين قطر والبحرين ومستقبل العلاقة بينهما، *مجلَّة أدب الكوفة*، العدد 5.

الشيب، ع. إ. (1995). *الإدارة الساحلية لدولة قطر: تأثير الردم والحفر على الساحل القطري*، كليَّة العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة قطر.

الشيباني، ع. ك. (2011). *الوزن الجيوبوليتيكى للمملكة العربية السعودية*. أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة البصرة، العراق.

عبدالله، ج. (2014). *السياسة الخارجية لدولة قطر (1995-2013): روافعها واستراتيجياتها*. الدوحة: مركز الجزيرة للدراسات.

عبد الواحد، أ. ن. (2010). دور السياسة الخارجية القطرية في ظلّ الأزمات العربية الإقليمية. *مجلَّة دراسات دولية*، مركز جامعة بغداد، العدد43.

عبد جاسم، م. ع. (2013). *أهمية المساحة البحرية المتجاورة للدول المتضررة جغرافيًا (العراق- الأردن- البحرين) دراسة في الجغرافية السياسية*. أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة الكوفة، العراق.

العجيلي، م. ص. (2000). *دولة الإمارات دراسة في الجغرافية السياسية*، مركز الإمارات للدراسات والبحوث الاستراتيجية.

العربي الجديد (2017). 12 حقيقة اقتصادية يجب أن تعرفها عن قطر، نقلًا عن الرابط: **www.alaraby.co.uk/economy.**

علبي، ع. (1989). *الجغرافيا الاقتصادية والسياسية والجيوبولتيكا*، بيروت: المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع.

عيسى، م. خ.، وغالي، ب. (1979). *المدخل في علم السياسة*. ط (7). القاهرة: مكتبة الأنجلو المصرية.

غايرلي، ف. (2017). قطر تواصل هيمنتها على السوق العالمي للغاز الطبيعي المسال. نقلًا عن الرابط: **https://arabic.rt.com/business/888794**.

فكري، م. (2012). ما بعد القوة الناعمة: السياسة القطرية اتجاه دول الثورات العربية، *السياسة الدولية*، العدد 187، يناير.

كليوي، ل. ك. (2014). *تحليل جغرافي سياسي للسياسة الخارجية العراقية حيال تركيا وإيران*. أطروحة دكتوراه غير منشورة، كلية الآداب، جامعة البصرة.

محمد، ع. م. (2012). *دور قناة الجزيرة الفضائية في إحداث التغيير السياسي في الوطن العربي، الثورة المصرية نموذجًا*. رسالة ماجستير غير منشورة. جامعة النجاح. نابلس.

مركز الدراسات البيئية (2013). جامعة قطر، حياة النبات في دولة قطر، الدوحة، كتاب منشور على الرابط التالي: www.qu.edu.qa/offices/research.

المريخي، ع. ع. ع. (2014). المياه الجوفية بدولة قطر، ورقة قدمت في مؤتمر الخليج العاشر للمياه، يناير 2014، الدوحة، نقلًا عن الرابط: https://www.wstagcc.org/en/wp-.

مساعيد، ف. (2014). *مستقبل الدور الإقليمي القطري في ضوء الثورات العربية: بين التراجع والتمدُّد*. Qānūn. Journal Issue.Dafātir al-Siyāsah wa-:11 al-. جامعة قاصدي مرباح. الجزائر.

المشهداني، إ. ع.، والهيتي، ص. ف.، وعمر، م. س. (1979). *جغرافية الخليج العربي*. الموصل: دار الكتب للطباعة والنشر.

هارون، ع. أ. (1998). *أسس الجغرافية السياسية*. القاهرة: دار الفكر العربي.

الهيتي، ص. ف. (2000). *الجغرافية السياسية مع تطبيقات جيوبولتيكية*. عمان: دار صفاء للنشر والتوزيع.

الهيتي، ص. ف. (2004). *الخليج العربي (أرضه – سكّانه – اقتصادياته - جيوبولتيكيته)*، عمان: الوراق للنشر والتوزيع.

وزارة التخطيط التنموي والإحصاء (2014). دولة قطر، تقرير الإحصاءات البيئية (2013، 2014).

References

Dwisha, A. I. (1977). *The Middle East, Foreign Policy Making in Developing States*. De. Christopher clapham. New York: praeger publishers.

Hroub, Kh. (2012). Qatar and the Arab Spring. Perspectives. #4 November. 2012. *Heinrich Boll Stiftung*. 35-41.

Kinninmont, J. (2013). From Football to Military Might. how Qatar wields global power. *The Observer*, 3 February 2013.

Planning and Statistics Authority, Qatar. (2020) https://www.psa.gov.qa/

Peterson, J. E. (2006). Qatar and the world: branding for micro-state. *Middle East Journal*, 60(4), autumn.

Spainer, J., & Uslaner, E. (1974). *How American Foreign Policy Is Made*. New York: Praeger.

William D. Coplian (1971). Introduction to International Politics: Theoretical Overview, Maham Publishing, Chicago.

ترجمة المراجع العربية:

Abdullah, J. (2014). *Foreign policy of State of Qatar: Impetus and strategies*. Doha: AlJazeera Centre for Studies.

Abdulwahed, A. N. (2010). Role of Qatari foreign policy during the regional Arab crises. *International Studies Journal, 43*, University of Baghdad.

Abed Jassim, M. A. (2013). *Marine space importance adjacent of the damaged states geographically (Iraq, Jordan, Bahrain): A study in political geography* (Unpublished Ph.D. thesis). AlKofa University, Iraq.

Abrash, I. (2012). AlAzhar University, a lecture on 8, Nov.

Ahmed, M. K. (1996) Strategic Balance in The Middle East, AlAhram Centre for Translation and Publication.

Alabi, A. (1989). *Economic and political geography and geopolitics*. Beirut: University for Studies and Publications and Distribution Establishment.

AlArabi AlJadeed. (2017). Economic truth that you should know about Qatar. Retrieved from www.alaraby.co.uk/economy

AlAsadi, Z. A. H. (2012). *Political Geography of Syria and Relations with neighbors states*. MA Thesis, Unpublished, Basra University, Iraq.

AlBadrun, J. (1998). Sandal Jaz'a Qatar in Political Geography, Unpublished Thesis, Art Collage, Basra University.

AlHeeti, S. F. (2000). *Political geography with geopolitics applications*. Amman: Dar alSafa for Publication and Distribution.

AlHeeti, S. F. (2004). *Arabian Gulf (Land, population, economics, geopolitics)*. Amman.

AlKhairi Nawar, M. R. (2009). GCC Council and European Federation: Route of relations and cooperation domains terms. *International Studies Journal, 40*, University of Baghdad.

AlMeshadani, I. A., AlHaiti, S. F., & Saeed, O. M. (1979). *Arabian Gulf geography*. Almousel: Dar alkoteb for Printing and Publishing.

AlMuriakhi, A. A. A. (2014). Under ground waters in Qatar. *Gulf Conference*, Doha. Retrieved from https://www.wstagcc.org/en/wp

AlOjaili, M. S. (2000). *United Arab Emirates: A study in political geography*. Centre of Emirates for Studies and Strategic Research.

AlShaf'I, N. A., Morsi, S. M., & AlMohanadi, H. I. (2017). *Geography of Qatar: Basics and challenges* (1st ed.). Doha, Qatar.

AlShaibani, A. K. J. (2011). *Geopolitics weight of Kingdom of Saudi Arabia* (Unpublished Ph.D. thesis). Basra University, Iraq.

AlShareq Alawsat Newspaper. (2016, April 19). IMF raises expectations for global economic growth in 2017 to 13%.

AlSheeb, A. (1995). Coastal management of the State of Qatar: Land fill and excavation effectiveness of Qatari shore. *College of Humanities & Social Sciences Journal*, Qatar University.

AlThani, A. (2005). *Qatari Foreign Policy between 1995-2005*, Qatar.

AlThani, A. (2012). *Qatar Development Experiment*, AlJazeera Centre for Studies and Aldar for Sciences.

Badawi, M. T. (1972). *Introduction on International Affairs*, Beirut, Dar Alnahdah.

Environment Centre. (2013). *Life of plants in Qatar*. Qatar University, Doha. Retrieved from www.qu.edu.qa/offices/research

Essa, M. K., & Ghali, P. (1979). *Introduction in political science* (7th ed.). Anglo Egyptian Publisher.

Fekri, M. (2012). After the soft power: Qatari policy towards the Arabian uprising countries. *International Policy*, *187*.

Gaiyrli, F. (2017). Qatar is continuing hegemony on the global market of the liquid natural gas. Retrieved from https://arabic.rt.com/business/888794

Haroon, A. A. (1998). *Political geography basis*. Cairo: Dar alfekeer AlArabi.

Human Development Report (2016) United Nations Development Programme (UNDP). http://www.un.org/ar.

Imbaby, N. S. (1983). Maps in State of Qatar, Collage of Humanities & Social Sciences Journal, Vol.6.

Kelaiwi, L. K. (2014). *Geopolitical analysis of foreign policy towards Turkey and Iran* (Unpublished Ph.D. thesis). Art College, Basra University, Iraq.

Khalil, K. T. (2012). Open regionalism: Human resources networks in Arabia area. *International Studies Journal*, *189*, Ahram Centre, Cairo.

Khodhair, M. (2011). Qatari Foreign Policy Basics: A study in Political Behavior. *International Studies Journal*, 49, AlNahrain University, Iraq.

Masaeed, F. (2014). Future of the Qatari regional role in light of Arab uprising: Backwards and expansion. *Dafātir al-Qānūn wa-al-Siyāsah*, *1*, University of Qaseedi, Morbah, Algeria.

Ministry of Development Planning and Statistics. (2014). *Environment report* (2013–2014). State of Qatar.

Mohammed, A. M. (2012). *Role of AlJazeera Satellite TV in political change in the Arab arena: The Egyptian uprising* (Unpublished MA thesis). Nables University, Nables.

Mohammed, S. (n.d.). *Political geography*. Mousel UniversityQatari Statistics Authority. (2012). http://www.mdps.gov.qa.

Saleem, H. A. (2009, January 28). International borders and territorial water: Concept and its organized principles. Scientific Seminar, Research and Study Center, Naif Arab University for Security Sciences.

Saleem, M. (1948). *Analysis of foreign policy*. Cairo: Professional for Advertisement.

Saudi, M. A. (2010). *Modern political geography: A study in international relations*. Cairo: Anglo Egyptian Publisher.

Secretariat, General for Development Planning (2008). http://www.mdps.gov.qa/

Seebian, S. A. S. (2001). *Reflects of political geography of economic development on regional security of GCC countries: A political geography study*. Amman: Alsafaa Publisher.

Sheehab, M. H. (2009). Final demarcation of political boundaries between Qatar and Bahrain and future relations among them. *Kofa Journal for Arts*, *5*.

Sultan, J. (2007). *Research methods in political geography*. Beirut: Arabian Book Daar.